

تفتقر إلى غطاء قانوني وشرعي وسياسي، وتصب في خدمة الاحتلال وكسبه الوقت لتنفيذ استراتيجيته، ولمواصله التغطية على جرائمه وفرض ما يسمى بسلامه الأمني والاقتصادي ودولته المؤقتة، وخدمة مصالح الإدارة الأمريكية ومخططاتها العدوانية في المنطقة.

وقالت: "إن من فقد صلته بالواقع، هو فقط من لا يستشعر ولا يرى ما خسره الشعب الفلسطيني وما لحق به ومنظمة التحرير من ضعف وانقسام وهوان خلال 17 عاماً من المفاوضات العقيمة على أنقاض الانتفاضة الأولى انتفاضة الحرية والاستقلال ومكاسب ومنجزات ووحدة شعبنا الوطنية والديمقراطية".

ووصفت مفاوضات واشنطن بأنها مقامرة جديدة بتضحيات الشعب الفلسطيني وشهادته وأسراه، وطعنة لحركة التحرر الوطني وللأمن القومي ولحركة التضامن الدولي، ودعت إلى أوسع اصطفاً وطني من أجل حماية ثوابت شعبنا ووحدة نضاله التحرري والديمقراطي على درب الحرية والاستقلال والعودة.

### وثيقة رقم 198 :

مقابلة مع القيادي في حركة حماس أسامة حمدان حول مفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية مع "إسرائيل"<sup>198</sup>

30 آب / أغسطس 2010

أكد عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، أسامة حمدان، أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس سيفرط خلال المفاوضات ببعض الحقوق التي تمس العصب الحيوي للقضية الفلسطينية.

وشدد حمدان في حوار خاص مع صحيفة "فلسطين" على أن مجرد ذهاب عباس للمفاوضات المباشرة يعني تقديم مزيد من التنازلات للاحتلال الإسرائيلي.

ومن المقرر أن تنطلق المفاوضات المباشرة في الثاني من أيلول/ سبتمبر القادم بقمة خماسية يشارك فيها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والرئيس المصري حسني مبارك، والعاقل الأردني عبد الله الثاني، بالإضافة للرئيس "المنتهية ولايته" محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

### تحقيق مكاسب

وجدد حمدان التأكيد على رفض حركته ذهاب السلطة الفلسطينية إلى أي شكل من أشكال المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، مشدداً على أن المفاوضات جاءت لحفظ ماء وجه الإدارة الأمريكية، وإعطاء الاحتلال الإسرائيلي فرصة لتحقيق مزيد من المكاسب على حساب الحقوق والثوابت الفلسطينية.

وقال: "إن الفريق الذي يقوده أبو مازن يدرك تماماً أن بقاءه في الخارطة السياسية مرهون بالكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية التي منحتة شرعية البقاء، لذلك لا بد أن يستجيب لمطالب هذه الأطراف لأنها تنفق عليه المال وتسوقه على المستوى الدولي والإقليمي".

وأضاف "إن عباس بات في موقف لا يستطيع أن يرفض أو يعارض استئناف المفاوضات المباشرة مع الاحتلال، لأنه سلم نفسه لـ(إسرائيل) والولايات المتحدة ورضي أن يكون تابعاً لهم إلى مرحلة العمالة الرخيصة".

واعتبر حمدان الموافقة العربية على استئناف المفاوضات بأنها توفر الغطاء المطلوب لـ"فريق دايتون" للاستمرار في مسيرة التسوية مع الاحتلال، مشدداً على أن الغطاء لن يحقق الهدف المطلوب منه، "لأن عباس لا يملك شرعية فلسطينية وما يوقع عليه لا قيمة له على المستوى الفلسطيني، كما أن التنازل عن القضايا التي يجري التفاوض حولها يعد انتحاراً سياسياً لمن سيقدم هذه التنازلات".

وعن حديث عباس أن الفلسطينيين لن يخسروا شيئاً إذا لم تتجاوب (إسرائيل) وفشلت المفاوضات، بين حمدان أن عباس يستمد شرعيته من أمريكا و(إسرائيل) ويقبل منهم كل شيء، مبيناً أنه لو اعتمد على الشعب الفلسطيني واستند إلى شرعية الشعب الفلسطيني سوف يكتشف أن خياراته واسعة وقائمة وعلى رأسها خيار الجهاد والمقاومة، حيث إنه كفيل بإعادة الحقوق الفلسطينية.

وقال: "إن تجربة الانسحاب الصهيوني من غزة عام 2005 وقبلها الانسحاب من لبنان عام 2000 ومعركة غزة وضمود أبنائها ومقاومتها ورجالها أثبت أن الاحتلال لا يفهم إلا لغة المقاومة والجهاد، وأنها وحدها تستطيع أن تفرض الحقائق والوقائع على الاحتلال"، لافتاً إلى أن "عباس يستطيع لو كان حراً أن يأخذ قراره بأن تكون خياراته واسعة وعلى رأسها المقاومة والجهاد".

وذكر القيادي في حماس أنه في المفاوضات القادمة سوف يطرح على عباس وفريقه المفاوضات أسئلة جوهرية حول القدس، ما هو موقفه من القدس؟، هل يقبل بها عاصمة للكيان الصهيوني موحدة داخل إطار جدار الفصل، مشدداً على أن عباس لن يرفض ذلك، "حيث تشير تصريحاته إلى أنه سيوافق لو حصل على 1% من العرض".

وأضاف "كما سي طرح سؤال كبير على عباس حول تعريف الأرض الفلسطينية، وسي طرح سؤال حول مصير اللاجئين الفلسطينيين"، مشيراً إلى استعداد عباس للتنازل عن حق عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه وأرضه.

وشدد على أن الرئيس المنتهية ولايته بات لا يعبأ بحقوق الشعب الفلسطيني، مضيفاً: "إنه يستعرض في الإعلام، لكنه على مائدة التفاوض يقدم كل ما هو مطلوب منه إسرائيلياً ثم يقول هذا الذي حصلنا عليه(..) هذه ممارسة لا تليق بالشعب الفلسطيني ولا تليق بقضية هي أعدل قضايا العالم".

وعن استغلال أمريكا للمفاوضات لتمرير مشاريع جديدة في المنطقة، رأى عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، أنه يمكن أن يستشف من استئناف الولايات المتحدة للمفاوضات التسوية في المنطقة أنها تسعى لتهيئة الأجواء لشن عدوان جديد في المنطقة.

وقال: "إن المفاوضات منذ أن انطلقت عام 1992 استهدفت تصفية القضية الفلسطينية، وعلى هامش هذا الاستهداف تحقق أهدافاً أخرى تمرر من خلالها بعض المشاريع المختلفة(..) لذلك يمكن أن يكون أحد الأهداف تمرير بعض المشاريع الحربية"، موضحاً أن ذلك يأتي في سياق الجهود الأمريكية الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية.



وفيما يتعلق بالحديث عن ضغوط أمريكية على سورية لضبط ردود فعل الفصائل الفلسطينية المعارضة للمفاوضات المباشرة، أكد حمدان أن ذلك "نوع من المبالغات الإسرائيلية والأمريكية الإعلامية التي تهدف إلى تهيئة المناخات للمفاوضات، وتبرير نتائجها سلفاً".

وقال: "إن سوريا أكدت أنها تحترم إرادة الشعب الفلسطيني، والكل يعرف أن إرادة الشعب الفلسطيني انتخبت حركة حماس واختارت المقاومة بكافة ألوان طيفها السياسي"، موضحاً أن الذي يحترم الشعب الفلسطيني لن يضغط من أجل تمرير مفاوضات هزيلة أو اتفاقيات فيها تفریط بالحقوق.

وفي معرض رده على سؤال حول بلورة موقف فلسطيني موحد رافض للمفاوضات، أوضح أنه تم عقد لقاء يجمع كافة الفصائل الفلسطينية شارك فيه 10 فصائل بما فيها الجبهتان الشعبية والديمقراطية، حيث صدر موقف موحد يرفض المفاوضات ويدينها ويطالب عباس بعدم الذهاب إلى المفاوضات والعودة إلى الشعب الفلسطيني واللجوء إلى خيارات الشعب الفلسطيني.

وشدد حمدان على أن هذه الفصائل ستلجأ إلى مزيد من الخطوات في مواجهة أي تنازلات قد تقدمها السلطة خلال المفاوضات.

وذكر أن قوى اليسار بدأت تدرك طبيعة وحجم التنازلات التي من المتوقع تقديمها خلال المفاوضات، وخطورة من [ما] يمكن أن يحدث وانعكاسه على كل من يشارك فيها والتي قد تصل إلى حد تقويض مستقبله السياسي.

وأعرب حمدان عن أمله أن يتطور موقف هذه الفصائل ليكون عملاً فلسطينياً مشتركاً لبناء مؤسسة فلسطينية جامعة لتمثل الشعب الفلسطيني وتعبّر عن إرادته وطموحاته، مشدداً على حرص حركته أن تكون كافة المواقف الفلسطينية منسجمة مع الحق والثابت الفلسطيني في استعادة الأرض وتحريرها.

وأبدى أمله بأن يفيق الفريق المفاوض من غفلته، ويعود إلى أحضان شعبه، موضحاً أن "ذلك الفريق وصل إلى مرحلة متقدمة من العجز، وبعضهم من التبعية جعلته لا يستطيع أن يقول "لا" للإدارة الأمريكية".

وذكر أن الموقف الذي عبرت عنه الفصائل يعبر عن انعدام وجود مؤسسة فلسطينية جامعة، وأن الحديث عن منظمة التحرير هو نوع من "الهرطقة السياسية"، مضيفاً "لا يوجد شيء اسمه منظمة التحرير، ولا يوجد مؤسسات قائمة تقرر نتيجة عملية ديمقراطية، وإنما استجابة للشروط الإسرائيلية".

وأضاف "إن تصريحات أبو مازن وفياض وغيرهما التي سبقت أي قرار بالعودة إلى التفاوض كشفت أن هؤلاء يقفون في مربع الموافقة على كل ما يطلب منهم".

في سياق آخر، أكد عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، أن الهجمة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ضد عناصر "حماس" "تكشف أن البرنامج الذي تنفذه تلك الأجهزة يرتبط بمشروع أمريكي إسرائيلي يستهدف القضاء على المقاومة في فلسطين".

وقال: "إن ما يحدث في الضفة لا يرتبط بردات فعل عما يحدث في غزة، وإنما يرتبط بمشروع أمريكي إسرائيلي يستهدف تقويض المقاومة في فلسطين والقضاء عليها"، مبيناً وجود برنامج ترسمه وتخططه وتنفذه أطراف إسرائيلية وأميركية لإنهاء المقاومة في الضفة.

وأوضح أن السلطة في رام الله تعد العدة لاستهداف قيادات ورموز حركة "حماس" والقوى التي تعارض التسوية وتداعياتها في الضفة من أجل تمهيد الأرضية لتمرير التسوية، والانزلاق في مستنقع الرؤية الإسرائيلية والأميركية في المنطقة.

وذكر أن من أسباب تصاعد الهجمة ضد حركة "حماس" هو تغير المرجعية الأمريكية للأجهزة الأمنية لـ "رام الله" وانتقال المسؤولية من الجنرال كيث دايون إلى الجنرال مايكل مولر، لافتاً إلى أن مولر يحاول أن يضع بصمته في تصفية حركة "حماس"، "حيث أعاد تحريك هذه الأجهزة لتشن حملتها من الاعتقالات والتحقيقات".

وشدد على أن "المشروع التي [الذي] تقوده سلطة رام الله في الضفة ليس مبنياً على خلاف سياسي فلسطيني، بل على أساس تبعية وارتهان للإدارة الأمريكية والإرادة الصهيونية"، مؤكداً على ضرورة أن يدرك الشعب الفلسطيني وكل من له علاقة بالقضية الفلسطينية خطورة المشروع الذي تنفذه سلطة رام الله.

وقال: "يجب أن يعرف الجميع أن حركة مجاهدة ذات بعد مبدئي لا يمكن أن تكسر أو تهزها هذه الإجراءات الأمنية (..) هذه الإجراءات يمكن أن تؤذي وتصيب الجسد بجراح، ولكن لن تقوض مشروعاً جهادياً هز أركان الكيان الصهيوني وما زال يربعه".

وأضاف حمدان "الضفة التي أطلقت عشرات الاستشهاديين ومئات المقاتلين ومئات الأسرى والجرحى والشهداء لا يمكن أن تكسر إرادتها وعزيمتها بحزمة الإجراءات الراهنة"، معرباً عن اعتقاده أن هذه الفترة ستمضي، وستستعيد الضفة دورها ومكانتها بأبناء "حماس" وكل مجاهد حر من أبناء الضفة الغربية.

من جهة ثانية، أكد حمدان أن حركته بذلت جهوداً كبيرة من أجل تحقيق المصالحة، "لكن في كل مرة كان فريق دايون يعرقل المصالحة"، مشيراً إلى أن آخر المحاولات جرت قبيل القمة العربية الأخيرة، حيث تم عرقلة هذه المحاولة ولم يسمح لها بالمرور.

وقال: "جرى لقاء مؤخراً مع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد، وجرى حديث طويل ومعرق، حيث وعد الأحمد أن يبلغ أبو مازن بما جرى الحديث حوله، وأكد أن حركته سوف تتجاوب مع رؤية حماس للمصالحة، لكنه ذهب ولم يعد".

وشدد على أن هناك قراراً لدى السلطة بعدم إجراء مصالحة مع حركة "حماس"، مرجعاً ذلك إلى "أن المصالحة في نظر سلطة رام الله تفرض قيوداً سياسية على تحركها في اتجاه التسوية، وتمنعها من تحقيق التزاماتها لحساب الحقوق الفلسطينية".



كما يعتقد حمدان أن هناك تطوراً غير مسبوق في واقع السلطة "حيث إن رئيسها سلام فياض يسعى لتفكيك حركة "فتح" لصالح بناء فريق من التكنوقراط عاش في ظل التسوية وربط نفسه بالمشروع الإسرائيلي ومصالحه".

وأكد أن فياض لا يرغب في مصالحة تعطل مشروعه وتوقفه، حيث "إن المصالحة من شأنها أن تعيد تموضع القوى الفلسطينية كافة في سياق خيار الجهاد والمقاومة وهذا لا ينفخ هذا الفريق".

## وثيقة رقم 199 :

### تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) حول الاقتصاد الفلسطيني<sup>199</sup>

31 آب / أغسطس 2010

أفاد تقرير صادر اليوم عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بأن الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة شهد نمواً طفيفاً العام الماضي مع ارتفاع معدلات البطالة واستمرار سياسة الإغلاق الإسرائيلية في الضفة الغربية والحصار المفروض على غزة مما يعيق احتمال النمو الاقتصادي.

ويشير التقرير السنوي عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد للشعب الفلسطيني، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قفز بنسبة 6.8% عام 2009 إلا أن معدل البطالة انخفض بنسبة 1.6% فقط.

كما أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ظل أدنى بنسبة 30% مما كان عليه قبل 10 سنوات وأن 30% من القوى العاملة الفلسطينية عاطلة عن العمل.

وأشار التقرير إلى أن مشاكل الأمن الغذائي لا تزال واسعة الانتشار وخطيرة بشكل خاص في غزة حيث تمس نحو 60% من السكان.

وأكد التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال متأثراً بنتائج العملية العسكرية في غزة عام 2008 و2009 وتكاليف سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية والحصار المتواصل على غزة.

وفي صميم أزمة التنمية الفلسطينية يوجد قطاع سلع قابلة للتداول إلا أن قدرته معطلة بسبب المنافسة في استخدام العملات الأجنبية مثل "الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي"، وتآكل قاعدة الإنتاج.

وأضاف التقرير أن إحياء قطاع السلع القابلة للتداول وإعادة بناء الطاقة الإنتاجية أمران أساسيان لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وأكد التقرير أن دعم المانحين أمر حيوي إلا أن جدواه الاقتصادية لن تتحقق إلا عندما ترفع سياسة الإغلاق وسياسة الحصار.

وأكد التقرير أن التغلب على أزمة الاقتصاد الفلسطيني وانتشار البطالة وتزايد الفقر لا يمكن أن يتحقق ما لم ترفع جميع التدابير الإسرائيلية المقيدة للحركة فالتدابير الملطفة لن تعيد إطلاق النمو المستدام ولن تشجع التنمية كما أن لدعم المانحين حدوده.